

بتاريخ 4 ديسمبر 2002

مذكرة

إلى

السادة رؤساء المراكز الجموية ومكاتب مراقبة الأداءات

الموضوع : حول الانخراط في نظام التصريح عن بعد.
المرجع : مذكرة الإدارة العامة للمراقبة الجبائية عدد 4759 بتاريخ 10 ماي 2002.
المصاحيب : نموذج مطلب الانخراط.

وبعد، في إطار تطوير الصيغة الحالية لمنظومة التصريح عن بعد وملاءمتها مع التنظيم الداخلي لبعض المؤسسات، تم إدخال بعض التغييرات على مستوى التطبيق الإعلامية حيث تم تمكين المؤسسات الراغبة في الانخراط من اختيار استعمال كلمة أو كلمتي عبور.

ولهذا الغرض تعلم المؤسسة الإدارة باختيارها كلمة أو كلمتي عبور عند إيداع مطلب الانخراط في نظام التصريح عن بعد طبقا للنموذج المصاحب الذي يلغي ويعوّض النماذج السابقة.

وتستعمل كلمة العبور الأولى من قبل المكلف باحتساب الأداءات الشهرية المستوجبة بينما تستعمل الثانية من قبل المكلف بالإذن بالدفع.

وقصد تمكين المؤسسات التي انخرطت في هذا النظام من الانتفاع بالتغييرات المشار إليها أعلاه تم اتخاذ الإجراءات التالية:

◀ دعوة المؤسسات لإعلام مصالح وزارة المالية باختيار استعمال كلمة أو كلمتي عبور على أن يتم ذلك قبل تاريخ 5 ديسمبر 2002 ؛

◀ تحيين التطبيق الإعلامية المتعلقة بالتصرّف في مطالب الانخراط في نظام التصريح عن بعد وذلك بإضافة عملية ظرفية ضمنها تمكن مكاتب مراقبة الأداءات من طباعة وثيقة تحدّد بالنسبة لهذه المؤسسات كلمة العبور الثانية حيث يتمّ الإبقاء على كلمة العبور الأولى للقيام بعملية احتساب الأداءات الشهرية ويتمّ إسنادها كلمة عبور ثانية خاصة بالإذن بالدفع.

وفي هذا الإطار فإن السادة رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات مدعوون لـ:

◀ استعمال هذه العملية قبل تاريخ 10 ديسمبر 2002 قصد إضافة كلمة عبور ثانية للمؤسسات الراجعة لهم بالنظر والتي اختارت استعمال مفتاحي عبور. علماً وأنه سيتم إعلامهم لاحقاً بهذه القوائم؛

◀ موافاة هذه المؤسسات بالوثيقة التي تحدد كلمة العبور الثانية في ظرف مغلق باسم المسؤول الأول للمؤسسة و ذلك قبل تاريخ 12 ديسمبر 2002 .

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ أيضاً تمكين المنخرطين في نظام "التصريح عن بعد" من القيام بالعمليات التالية عبر موقع "التصريح عن بعد" :

◀ إلغاء التراخيص في الاقتطاع من حساب جاري بنكي أو بريدي التي تمّ تقديمها عند الانخراط على أن يتمّ الإبقاء على الأقل على ترخيص واحد؛

◀ إلغاء الانخراط في نظام التصريح عن بعد.

ولمزيد الإرشادات وتسهيل هذه العملية يمكنكم الإتصال عند الإقتضاء بالإدارة العامة للمراقبة الجبائية (إدارة التطبيقات الإعلامية) والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي.